تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق الغاز الطبيعي العالمية **مايو 2023**

أسعار الغاز الطبيعي تشهد انخفاضا لتصل الى مستويات ما قبل الصراع بين روسيا وأوكرانيا...

*بدأت أسعار الغاز الطبيعي في التراجع منذ بداية العام الحالي. حيث تأثرت توقعات الطلب سلباً على خلفية اعتدال معدلات الطلب خلال فصل الشتاء والشعور السلبي تجاه الاستهلاك الصناعي والذي ساهم في تعزيزها مواصلة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة. إذ انخفض مؤشر الغاز الطبيعي الشهري للبنك الدولي بنسبة **59.1** في المائة خلال الستة أشهر الماضية مما يؤكد ضعف الشعور العالمي تجاه الغاز الطبيعي.*

وللمرة الأولى خلال الشتاء الماضي واجهت الدول الأوروبية نقصاً في إمدادات الغاز خلال فصل الشتاء نتيجة تداعيات الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا. إلا أن الدول الأوربية لم تشعر بنقص الغاز خلال الشتاء نتيجة للطقس المعتدل وتأمين دول الاتحاد الأوروبي بدائل للغاز الروسي. وساهمت تلك التطورات في الحد من الشعور السلبي في سوق الغاز تجاه قدرة الدول الأوروبية على الحصول على إمدادات غاز بديلة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي العالمية.

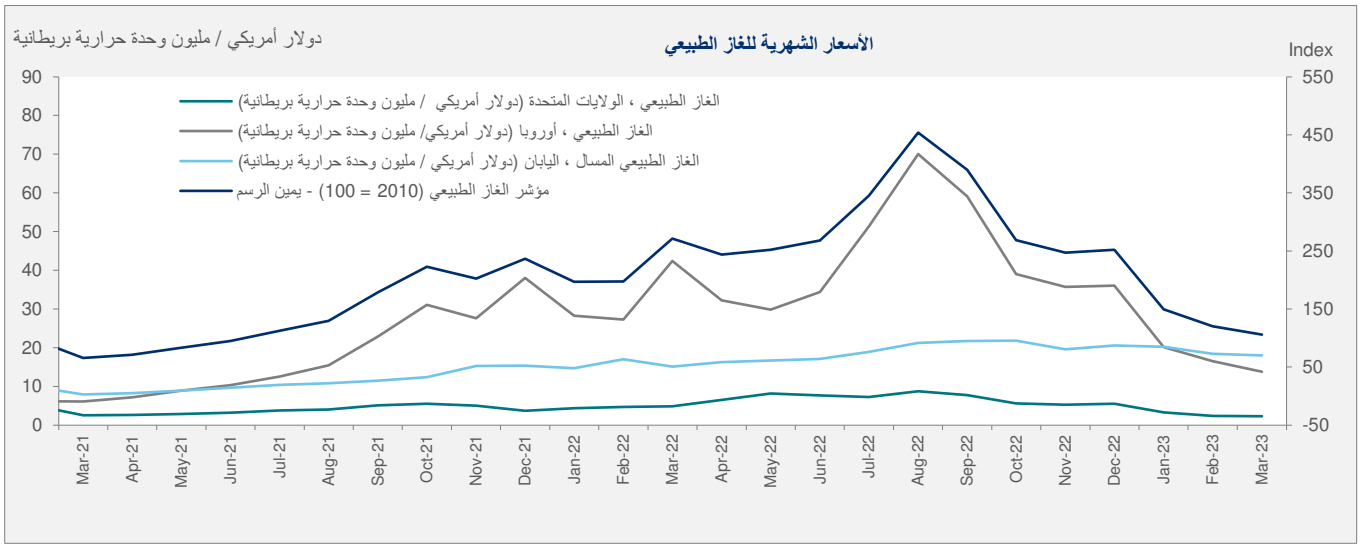

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

ووفقاً للبنك الدولي، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في أبريل 2023 بنسبة 66.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 2.16 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبالمثل، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية لشهر أبريل 2023 بنسبة 58.0 في المائة على أساس سنوي ليصل المتوسط الشهري إلى 13.52 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، بينما تراجع المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي المسال الياباني لشهر أبريل 2023 بنسبة 3.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 15.73 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. كما شهدت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال في أوروبا وآسيا ثلاث تراجعات شهرية متتالية خلال الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 2022 ومارس 2023. وفي مارس 2023، بلغ متوسط أسعار العقود الفورية للغاز الطبيعي 13.35 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بينما تراوح المتوسط الشهري على عقود مرفق نقل الملكية في حدود 13.87 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

أما على صعيد الاستهلاك، فمن المتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي بما نسبته 1 في المائة خلال العام 2023 بدعم من الولايات المتحدة والصين وبعض الأسواق الناشئة خاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز. في

حين انخفض استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من العام. كما انخفض استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي بنسبة 19 في المائة على أساس سنوي إلى 40 مليار متر مكعب في يناير 2023 مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع درجات الحرارة بمستويات أعلى من المتوسط، مما أثر على الطلب على التدفئة في القطاع السكني بالإضافة إلى التدابير التي تم اتخاذها لخفض استهلاك الغاز.

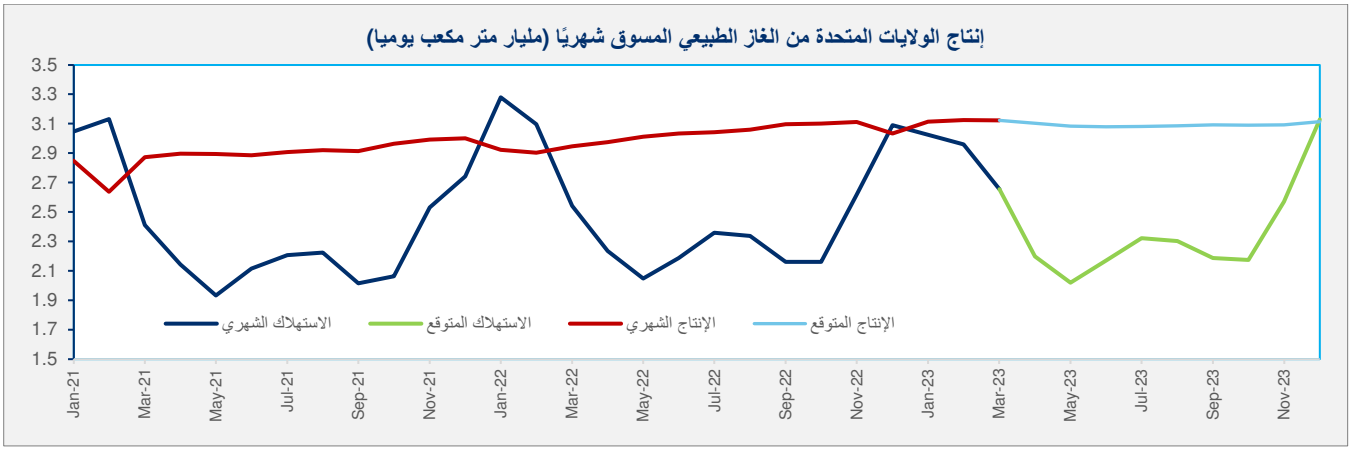

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

وبالمقارنة، انخفض استهلاك الغاز في الولايات المتحدة بنسبة 8.8 في المائة على أساس سنوي بسبب تباطؤ وتيرة النشاط الصناعي بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة. وفي فبراير 2023، تراجع استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي هامشياً بنسبة 0.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 38.5 مليار متر مكعب، بينما شهد استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة انخفاضاً بنسبة 5.9 في المائة على أساس سنوي خلال نفس الفترة. وواصل استهلاك الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي تراجعه في مارس 2023 حيث سجلت الكتلة الأوروبية انخفاضاً بنسبة 13 في المائة على أساس سنوي، ليصل الاستهلاك إلى 34.1 مليار متر مكعب.

وفي الوقت الذي تراجع فيه الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة زاد استهلاك الغاز الطبيعي في الصين منذ بداية العام 2023. وفي فبراير 2023، نما الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بنسبة 4.6 في المائة على أساس سنوي إلى 31 مليار متر مكعب فيما يعزى بصفة رئيسية إلى رفع تدابير احتواء الجائحة وبرودة الطقس أكثر مما كان متوقعاً في السابق. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الغاز الطبيعي في الصين بمقدار 19 مليار متر مكعب أو بنسبة 5.1 في المائة في العام 2023 ليصل إلى 386.5 مليار متر مكعب، وفقاً لمعهد أبحاث مؤسسة البترول الوطنية الصينية. ومن المتوقع أن يؤدي نمو القطاع الصناعي في الصين، لاسيما قطاع الصلب والزجاج إلى الجزء الأكبر من نمو استهلاك الغاز الطبيعي في البلاد خلال العام. من جهة أخرى، انخفض استهلاك اليابان من الغاز بنسبة 1.9 في المائة على أساس سنوي في مارس 2023 إلى 9 مليار متر مكعب فيما يعزى في الغالب إلى تأثيرات سياسة توفير الطاقة وتأثير الطقس المعتدل. في المقابل، سجل استهلاك الغاز الطبيعي في الهند نمواً بنسبة 4.2 في المائة على أساس سنوي في كل من شهري يناير وفبراير 2023 ليصل إلى 4.5 مليار متر مكعب في فبراير 2023. وكان تزايد استهلاك الغاز الطبيعي في الهند بدعم رئيسي من انتعاش قطاع الأسمدة في البلاد والذي شهد نمواً بنسبة 31 في المائة على أساس سنوي في فبراير 2023.

ووفقاً لأحدث توقعاتها للطاقة على المدى القصير، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يتراجع استهلاك الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في العام 2023 بنسبة 1.3 في المائة مقارنة بكمية الاستهلاك في العام 2022 ليصل إلى 87.37 مليار قدم مكعب يومياً (2.47 مليار متر مكعب يومياً) مما يعكس انخفاض الاستهلاك المتوقع للقطاع الصناعي.

ومن المتوقع أن يرتفع العرض العالمي للغاز الطبيعي بنسبة 4 في المائة في العام 2023 وفقاً لوكالة الطاقة الدولية. وإن كان هذا

النمو لن يتم توزيعه بالتساوي على مناطق إنتاج الغاز في العالم. وبصفة عامة، من المتوقع أن تظل إمدادات الغاز العالمية محدودة في العام 2023 نتيجة لتأثرها بانخفاض إمدادات خطوط انابيب الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن ينمو العرض العالمي للغاز الطبيعي المسال بمقدار 20 مليار متر مكعب فقط أو بنسبة 4 في المائة في العام 2023 مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة. إلا أنه من المتوقع الا يتمكن نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية بتعويض التخفيض المتوقع لإمدادات خط أنابيب الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا.

ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، انخفضت إمدادات الغاز الطبيعي لخط الأنابيب الروسي إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية بنسبة 70 في المائة (50 مليار متر مكعب) على أساس سنوي خلال موسم التدفئة 2023/2022. وانخفضت حصة استهلاك الغاز الطبيعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا التي تمت تلبيتها من خلال إمدادات الغاز الطبيعي لخطوط الأنابيب الروسية إلى أقل من 10 في المائة خلال موسم التدفئة 2023/2022. نتيجة لذلك، ما يزال هذا التراجع الحاد لإمدادات الغاز الروسي الموجهة إلى أوروبا يفرض حالة من عدم اليقين لإمدادات الغاز العالمية في العام 2023. وبالفعل، زاد صافي واردات الغاز الطبيعي المسال في أوروبا بنسبة 8 في المائة على أساس سنوي خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام 2023، حيث تسعى الدول الأوروبية للاستفادة من أسعار الغاز المنخفضة التي لم تشهدها منذ أغسطس 2021. وبصفة عامة، ارتفعت إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2023 بدعم رئيسي من تزايد إنتاج الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ التي شهدت نمواً بنسبة 2 في المائة و5.5 في المائة على أساس سنوي، وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية. وكانت قطر وإندونيسيا وأستراليا وماليزيا من الدول الرئيسية التي ساهمت في نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال العالمية خلال هذه الفترة. وبالمقارنة، تراجعت صادرات الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة بنسبة 4 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2023 فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تأخير إعادة تشغيل محطة فريبورت للغاز الطبيعي المسال التي ظلت خارج نطاق العمل لمدة 8 أشهر نتيجة لتضررها من الحرائق العام الماضي.

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية – الغاز الطبيعي الأمريكي - الإمدادات والإستهلاك (مليارات قدم مكعب يوميا)

	2021	2022	توقعات-2023	توقعات-2024
الإنتاج المسوق	94.57	98.11	100.87	101.58
استهلاك	83.90	88.53	87.37	86.12
صادرات الغاز الطبيعي المسال	9.76	10.59	12.08	12.73
أسعار هنري هب الفورية (دولار أمريكي / ألف قدم مكعب)	3.91	6.42	2.94	3.71

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البنك الدولي وبحوث كامكو إنفست

كما تشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى وصول الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة إلى 100.87 مليار قدم مكعب يومياً (2.86 مليار متر مكعب يومياً) في العام 2023، أي بزيادة قدرها 2.8 في المائة مقارنة بالعام 2022. أما بالنسبة للقطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تظل حصة الغاز الطبيعي الأمريكية من توليد الكهرباء ثابتة عند مستوى 39 في المائة على مدار عامي 2022 و2023 قبل أن تنخفض الى 37 في المائة في العام 2024. وفيما يتعلق بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يصل متوسط سعر عقود هنري هب الفورية نحو 2.94 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2023 ثم يرتفع إلى 3.71 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2024 على خلفية الارتفاع المتوقع لصادرات الغاز الطبيعي المسال في ظل عودة محطة فريبورت للغاز الطبيعي المسال إلى العمل بكامل طاقتها الإنتاجية بالتزامن مع الارتفاع المتوقع لاستهلاك الغاز الطبيعي في قطاع الطاقة الكهربائية

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي من أبرز المناطق الرئيسية التي تتطلع إليها دول الاتحاد الأوروبي لإمدادات الغاز الطبيعي المسال في سعيها للتنويع بعيداً عن الطاقة الروسية. وتستغل شركات النفط الحكومية في المنطقة، مثل شركة الطاقة الرائدة أدنوك التابعة للحكومة الإماراتية، الصراع بين روسيا وأوكرانيا لتوسيع نطاق إنتاجها من الغاز الطبيعي وزيادة التزاماتها الاستثمارية في

الوقت ذاته لاستهداف سوق الغاز في أوروبا. وتقوم أدنوك (شركة بترول أبوظبي الوطنية) حالياً بتوسعة مرافقها لزيادة الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال وتوسيع نطاق بصمتها في مجال إنتاج الغاز الطبيعي العالمي في دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط. وكانت الشركة قد أعلنت عن استحواذها على حصة استراتيجية في شركة "نيوميد" للطاقة الإسرائيلية . كما أفادت شركة الطاقة أيضاً أن احدى شركاتها التابعة، أدنوك للإمداد والخدمات اللوجستية، اضافت خمس ناقلات غاز عملاقة تم بناؤها في الصين. وستقوم السفن بشحن غاز البترول المسال لتعزيز مرونة أدنوك لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الغاز. من جهة أخرى، استعادت قطر مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم في العام 2022 وفقا لمنتدى الدول المصدرة للغاز. حيث قامت قطر بتصدير نحو 80 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2022 تليها أستراليا (79 مليون طن) والولايات المتحدة الأمريكية (78 مليون طن) وروسيا (32 مليون طن).

وفي العام 2022، كانت الولايات المتحدة هي المحرك الرئيسي لصادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية مع مساهمة الدول الأخرى المصدرة للغاز مثل قطر وروسيا والنرويج بشكل ضئيل في زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال. وعلى عكس العام 2022، تبدو الأمور مختلفة حتى الآن. وفي مارس 2023، كانت قطر القوة الدافعة لصادرات الغاز الطبيعي المسال في الدول الأعضاء في المنتدى. حيث ارتفع معدل النمو الإجمالي لصادرات الغاز الطبيعي المسال لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.7 في المائة (1.11 مليون طن) على أساس سنوي في مارس 2023 لتصل إلى 17.66 مليون طن. ومثلت قطر 0.62 مليون طن أو ما يعادل 56 في المائة من إجمالي زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال من قبل الدول الأعضاء في المنتدى. ويعزى ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي المسال في قطر إلى انخفاض أنشطة الصيانة في العام 2023 مقارنة بالعام 2022.

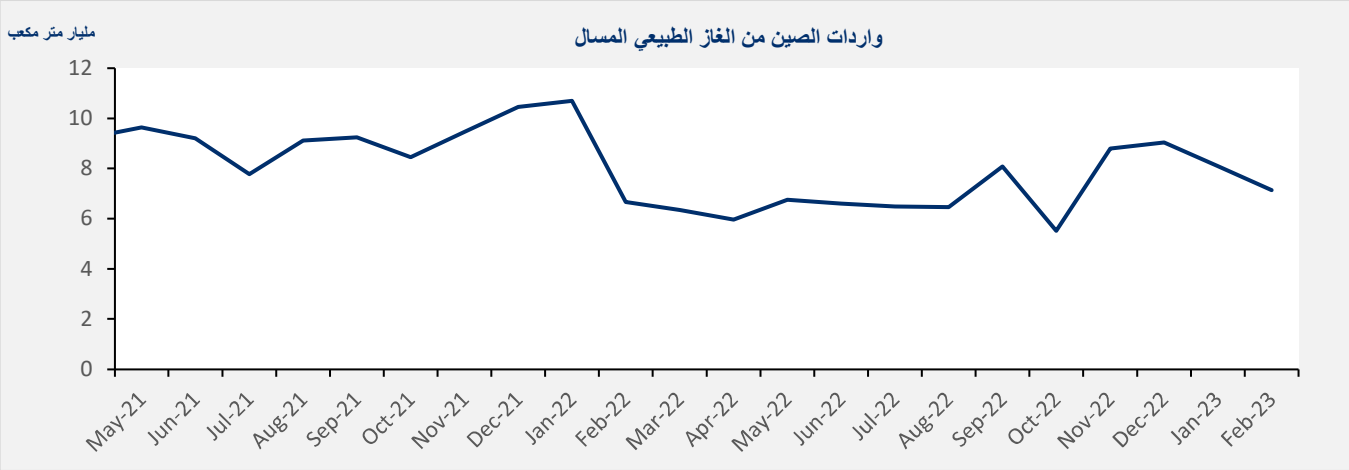

المصدر :ستاتيستا وبحوث كامكو إنفست

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com